

## تسوية سياسية تضع توتر الجبل في عهدة القضاء العسكري اللبناني



الحريري والغريب خلال اجتماع في بيروت أمس (دالاتي ونهرا)

### قضايا متراكمة تستوجب انعقاد الحكومة اللبنانية

من نوعها بين الحزبين (الاشتراكي والديمقراطي)». وحذر من «الاستمرار بتعطيل انعقاد مجلس الوزراء في ظل عدم جدوى كل الجهود التي يقوم بها مدير عام الأمن العام اللواء عباس إبراهيم». وسال المصدر: «إلى متى ستبقى البلاد من دون مجلس الوزراء في هذا الظرف الدقيق الذي تجتازه من وضع اقتصادي ووضعي مالي شديد الدقة». وأوجع أن الاتجاه هو عودة مجلس الوزراء إلى الانعقاد من دون طرح الجريمة على جدول أعماله، وانتظار التحقيقات المستمرة واتخاذ قرار بإحالتها إلى المحكمة المناسبة».

بلعبه في «لجنة التوجيه» التي تبت في المشروعات المطروحة، وفقاً لمؤتمر «سيدرا». وتوقفت جلسات الحكومة منذ الثاني من يوليو (تموز) الحالي، نتيجة حادثة الجبل التي أدت إلى مقتل اثنين من مرافقي وزير الدولة لشؤون النازحين صالح الغريب. وأكد «الشرق الأوسط» مصدر يدخل على خط الاتصالات لمعالجة ذيول حادثة الجبل وتداعياتها السلبية، أن «عودة مجلس الوزراء إلى الانعقاد هذا الأسبوع باتت ملحة بعد شغل السلطة التنفيذية، وأنه لا يجوز التمسك بها بسبب تهم متبادلة حول حادثة هي ليست الأولى

ووجدت المصادر التأكيد على تمسك أرسلان برفض تسليم المطلوبين لديه ما يحول دون اكتمال التحقيق، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن المعطيات التي توفرت وتوضحت في الملف الذي أحيل إلى المحكمة العسكرية تؤكد أنه لا وجود لكنين أو محاورات اغتيال، وأن إطلاق النار «حدث وليد ساعة، وبالتالي ليست هناك من أسباب لإحالة القضية إلى المجلس العدلي». من هنا حذرت المصادر من «فتوى ما» قد تصدر عن المحكمة العسكرية لإعادة الملف إلى المجلس العدلي، واصفة هذه الخطوة إذا ما حصلت بـ«الهرطقة الدستورية».

رفع النائب العام التمييزي بالحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي بيتر جرمانوس الذي من المرجح أن يحيله إلى قاضي التحقيق العسكري الأول بالإنيابة فادي صوان، لافتة إلى أن خطوة قبيلان جاءت بعد مرور أكثر من أربعة أيام على توقيف أربعة اشخاص من الحزب التقدمي الاشتراكي «ما يجعل الاستمرار في توقيفهم مخالفة قانونية». وأكدت أن الملف يخضمن تفاصيل ووقائع حول الحادثة مدعومة بآشرة فيديو، ولفتت إلى أن عدد المطلوبين للتحقيق 16 شخصاً، ستة من «الاشتراكي» وسلم منهم أربعة، مشيرة إلى أن الاثنين الآخرين لا يؤثران في مسار التحقيق. أما المطلوبون من «الديمقراطي» الذين كانوا قد شاركوا في إطلاق النار، فهم ثمانية في حقهم مذكرات توقيف غيابية، إضافة إلى مرافقي الغريب اللذين قتلوا في الحادثة. لكن لا يزال أرسلان الذي يقارب القضية على اعتبار أنها معركة مصير بالنسبة إليه، برفض تسليمهم إلا كشهود، مشترطاً توقيفهم مع تمسكه بمطلب الإحالة إلى المجلس العدلي والحصول عليه في الحكومة، وهو ما يرفضه الحريري رفضاً قاطعاً كما جنينلاط.

واعتبر وزير العدل الأسبق إبراهيم نجار أن «المادة 356 من قانون أصول المحاكمات الجزائية، تحدد الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المجلس العدلي». وقال في تصريح لـ«الشرق الأوسط» إن «من الواضح جداً أن الوصف الجرمي لهذه الأحداث، لم يبين أنها من ضمن القضايا التي يقضي إحالتها على المجلس العدلي». ورأى أن «إحالتها على القضاء العسكري يأتي ضمن التسوية السياسية التي تحفظ ماء الوجه لدى جميع القوى السياسية، بحيث لا يظهر أن هناك طرفاً جرى كسره». وعمّا إذا كانت المحكمة

في مكان الحادث، واعترافات الموقوفين «الشهود»، وأشار إلى أنه «تمت إحالة أربعة موقوفين (من عناصر الحزب الاشتراكي الذين سلمهم إلى الأجهزة الأمنية) مع الملف». وقال المصدر القضائي إن «التحقيق لديه لائحة بأسماء عدد كبير من الأشخاص، من الطرفين (الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الديمقراطي اللبناني، وهؤلاء سيتم استدعاؤهم إلى التحقيق بعد الإدعاء عليهم».

وتأتي هذه الإحالة كبديل عن مطلب أرسلان بإحالة الملف على المجلس العدلي، ويفترض أن تشكل مدخلاً لإنهاء تعطيل الحكومة، وأوضحت مصادر متابعه لـ«الشرق الأوسط» أن «ما حصل يأتي من ضمن التسوية التي عمل على إنضاجها المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، برعاية رئيس الجمهورية ميشال عون، وبتسهيل من (حزب الله) وبالتفاهم مع أرسلان، وبالتوافق مع رئيس الحكومة الذي سهّل ولادة هذا المخرج بالتفاهم مع رئيس الحزب الاشتراكي النائب السابق وليد جنبلاط، الذي كان يطالب بإحالتها على القضاء العدلي».

ودعا المصدر القضائي إلى «الفصل بين قرار الإحالة على المحكمة العسكرية ومطلب الإحالة على المجلس العدلي». ورأى أن هذه الخطوة «لا تقطع الطريق على إمكانية وضع المجلس العدلي يده على الملف في مرحلة لاحقة». وقال: «إذا ارتأى مجلس الوزراء أن حادثة قبرشمون كان من شأنها أن تعرض أمن الدولة الداخلي للخطر وتهدد السلم الأهلي، فيمكن أن يصدر مجلس الوزراء مرسوم إحالتها على المجلس العدلي، وعندها يعلن القضاء العسكري رفع يده عن الملف». وأوضحت مصادر وزارية لـ«الشرق الأوسط» أنه بعدما أنهت شعبة المعلومات تحقيقاتها،

بيروت، يوسف دياب

أحيل ملف التحقيق في حادثة قبرشمون في جبل لبنان، أمس، على القضاء العسكري لإجراء التحقيقات ومحاكمة المخورطين في الإشكال المسلح الذي وقع في 30 يونيو (حزيران) الماضي، بين مرافقي وزير الدولة لشؤون النازحين صالح الغريب من جهة، ومناصرين للحزب التقدمي الاشتراكي من جهة ثانية، ما أدى إلى مقتل اثنين من مرافقي الغريب، وهما من عناصر الحزب الديمقراطي اللبناني الذي يرأسه النائب طلال أرسلان.

وتحرج الإحالة أرسلان الذي سبق له أن رفض هذا الاقتراح متمسكاً بإحالة القضية إلى المجلس العدلي، ومن خلفه «حزب الله» والتيار الوطني الحر، فيما استمرت الاتصالات واللقاءات على أكثر من خط لتذليل تداعيات الحادثة، ولا سيما منها إعادة تفعيل عمل الحكومة التي يصز رئيسها سعد الحريري على انعقاد جلسة لها هذا الأسبوع بعد غياب ثلاثة أسابيع.

ولم يحدد النائب العام التمييزي بالوكالة القاضي عماد قبيلان الأسباب الموجبة لإحالة الملف على المحكمة العسكرية بدلاً من القضاء العدلي، خصوصاً أن الإشكال لم يستهدف عسكريين ولم يتضرر فيه عسكريون، إلا أن مصدراً قضائياً أكد لـ«الشرق الأوسط» أنه «بنتيجة التحقيقات التي أجرتها شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي وإفادات الموقوفين والشهود، ارتأى القاضي قبيلان إحالتها على القضاء العسكري». وأوضح أن النائب العام التمييزي «سلم النيابة العامة العسكرية محاضر التحقيقات الأولية مع المستندات التي تتضمن تسجيلات مؤقّفة بالصوت والصورة، ومحتوى كاميرات المراقبة التي ضبطت

### تشديد على الرقابة ومنع التهريب لحماية مكاسب القرار

## مخاوف من ارتفاع عشوائي للأسعار بعد زيادة رسوم الاستيراد في لبنان

عبر المعابر غير الشرعية وإنما الشرعية الرسمية. وكان نواب رفضوا التصويت على هذا البند، معتبرين أن الرسم الإضافي سيؤدي إلى خلق حالة غلاء معيشة على كل المستويات، وهو ما لفت إليه رئيس «حزب الكتائب» النائب سامي الجميل والنائب في الكتلة نفسها إلياس حنكش، وطالب بإلغائه. وأكد وزير الصناعة وأئل أبو فاعور، أمس، أن أي سلعة محلية تتعرض للإغراق ستتم حمايتها، مشيراً إلى أن هناك الكثير من المعالجات يتم العمل عليها من أجل استنهاض القطاع الصناعي، وأضاف أن «هناك حملات تقوّل إنشاً نريد تغيير تركيبة لبنان الاقتصادية». وهذا شرف كبير لنا أننا نسعى إلى تحويل الاقتصاد من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج».

هذا في الشكل، أما العبرة فقضى في التطبيق، بحسب ما يؤكد عجاقة، ويقول: «تجربتنا في لبنان غير مشجعة وتوقع فشل هذه الخطوة لأن المشكلة دائماً تبقى في عدم تطبيق القوانين أو اتباع سياسة الانتقائية في تطبيقها، لذا فإن الاستفادة من انعكاسات هذا الرسم تتطلب وبالدرجة الأولى الرقابة الحثيثة على الأسعار للتحكم من الالتزام بها، وعدم استغلال التجار لها لغرض زيادة عشوائية على كل الأصناف على غرار ما حصل دائماً». وهنا بلغت إلى أن بعض الزيادات قد تتخطى 3 في المائة نتيجة تدوير الأسعار، مشدداً في الوقت عينه على أنه يفترض ألا تكون هذه الزيادة مرتفعة. (امر آخر يشير إليه عجاقة وهو التهريب الضريبي المستمر على الحدود البرية والبحرية باعتراف المسؤولين أنفسهم، محذراً من تفاقمه نتيجة فرض هذا الرسم، ومشدداً على ضرورة وضع حد له، مع العلم بأنه وفي هذا الإطار، وإضافة إلى اعتراف مسؤولين كان آخرهم وزير المال علي حسن خليل بوجود 136 معبراً غير شرعي على الحدود اللبنانية - السورية، فإن وزير الدفاع إلياس أبو صعب أقر في حديث تلفزيوني بأن 90 في المائة من عمليات التهريب لا تتم

الأصوات المعارضة على هذه المادة محذرة من التلاعب بالأسعار ورفعها بشكل عشوائي، أكد وزير الاقتصاد منصور بطيش أن «رسم 3 في المائة على البضائع المستوردة بطال فقط نصف المستوردات»، مطمئناً اللبنانيين لنجاحه غلاء المعيشة بأن وزارة الاقتصاد والتجارة ستكون العين الساهرة على مصالحهم، ومعلناً أن هذا الرسم سيريد إيرادات الخزينة بين 350 و360 مليون دولار سنوياً. ويشير عجاقة في تصريح لـ«الشرق الأوسط» إلى أن حيازه لهذا الرسم انطلاقاً من الوضع الاقتصادي الذي يعاني منه لبنان وفي ظل فتح الأسواق اللبنانية من دون حساب أو رقيب والتهريب غير الشرعي كما التهريب الضريبي. ويعطي الولايات المتحدة مثالا على فرض رسوم وصلت إلى 25 في المائة على بعض البضائع المستوردة، وذلك ضمن السياسة الحمائية التي يتبعها، وهو الأمر الذي يحثنا إليه لبنان، حيث الماكينة الاقتصادية ضعيفة، ويضيف: «لذا بإمكان هذه الخطوة أن تحمي الشركات اللبنانية، أصحاب المحلات تجار الجملة اللبنانيين وتصريف الإنتاج اللبناني بفارق لافت في الأسعار».

بيروت، كارولين عاكوم

اتى قرار لبنان زيادة الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة في موازنة عام 2019، ليزيد من مخاوف المواطنين من ارتفاع عشوائي للأسعار بعيداً عن الرقابة والمحاسبة.

وانقسمت الآراء السياسية والاقتصادية حيال هذه المادة، وعبر بعض النواب عن رفضهم لها خلال مناقشة الموازنة الأسبوع الماضي، فيما يرى الخبير الاقتصادي جاسم عجاقة أن هذا الإجراء جيد ومن الممكن أن ينعكس إيجاباً على الاقتصاد، «شرط التقيد بالقانون وبالتالي تبقى العبرة في التنفيذ». وتشمل هذه الزيادة البضائع المستوردة التي تخضع للضريبة على القيمة المضافة باستثناء البترين والمواد الأولية للصناعة والزراعة. وينظر أن تصدر وزارة الاقتصاد بهذه البضائع من المتوقع أن تطل نحو 55 في المائة من السلع التي يستوردها لبنان، وأهمها الإلكترونيات والسيارات والملابس وبعض المواد الاستهلاكية، وهو ما يقدر بـ12 مليار دولار من أصل الواردات الإجمالية التي تصل إلى 20 مليار دولار سنوياً. وبعدها كانت قد ارتفعت



الرئيس اللبناني ميشال عون لدى استقباله كبير مستشاري وزارة الدفاع البريطانية لشؤون الشرق الأوسط الجنرال جون لوريمر الذي أكد «الاستمرار في دعم القوات المسلحة اللبنانية والاهتمام بالأوضاع الاقتصادية» بحسب الرئاسة اللبنانية (دالاتي ونهرا)

دعم بريطاني للجيش اللبناني

## 19 مليون دولار بحساب متورط في رشى تطويع الضباط

دون أن يتم الإعلان عن نتائج نهائية بشأنها. وأكد بوضوح في مؤتمر صحفي بعد اجتماعه بلجنة الدفاع الوطني اللبنانية، أن القضية لا تزال عالقة في المحكمة العسكرية، وقد أحال الملف إلى الدوائر القانونية في وزارة الدفاع. وأوضح أنه أرسل مכתوباً إلى وزير العدل في ملف يتعلق بالمدرسة الحربية وإدخال بعض الضباط إلى هذه المدرسة، ثم تطور الملف في المحكمة العسكرية إلى إصدار تقرير عن هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان التي أرسلت تقريراً سرياً، والملف ما زال أمام القضاء، وكشف

القانون». اثنين من مرافقي الوزير صالح الغريب، حالت حتى الساعة دون دعوة الحريري إلى عقد جلسة لحكومته تبت بهذا الملف وغيره. وأكدت مصادر حركة «فتح» أن الإضراب مستمر بقرار من كل الفصائل من دون استثناء، وبضغط شعبي، نتيجة إصرار وزارة العمل على المضي باتخاذ الإجراءات بحق العمال والمؤسسات الفلسطينية، لافتة في تصريح لـ«الشرق الأوسط» إلى «إقفال عدد من المؤسسات التي يمتلكها فلسطينيون بحجة أنهم لا يحملون إجازات عمل، علماً بأن شركاتهم مسجلة

بيروت، الشرق الأوسط، كشف وزير الدفاع اللبناني إلياس بوضعب، عن أن قيمة الأموال التي دخلت حساب أحد المخورطين في ملف الرشى في قضية تطويع لأمدة ضباط في الكلية الحربية في الجيش اللبناني وصلت إلى 19 مليون دولار. وكانت هذه القضية أثرت في عام 2017 بعدما رسب عشرات الضباط في سنتهم الأولى في المدرسة الحربية، وفتح تحقيق حولها؛ ما أدى إلى توقيف بعض الأشخاص، وبينهم ضابط متقاعد من

## الإضراب يشل المخيمات الفلسطينية في لبنان... وتعويل على قرار من مجلس الوزراء

بشكل جلي وواضح». بالمقابل، أكدت مصادر في حزب «القوات اللبنانية» مضي وزير العمل بتطبيق القانون، رغم العمل بالشارع التي تمارس، سواء بالشارع أو بالسيساسة من قبل فرقاء باتوا معروفين ومقرين من «حزب الله»، لافتة في تصريح لـ«الشرق الأوسط»، إلى أن الرئيس الحريري لم يطلب على الإطلاق من الوزير أبو سليمان التراجع عن قراره، كما يحاول أن يعمم البعض.

تم تسجيل نقص بالادوية داخل المخيمات، وأفادت معلومات بأنه جرى أمس تسهيل انتقال الطلاب الفلسطينيين المشاركين في الدورة الثانية لشهادة «البريفية»، رغم إقفال المداخل الرئيسية الأربعة بالإطارات المطاطية المشتعلة أو العوائق الحديدية. وبعد اجتماعها أمس، أكدت القيادة المركزية لتحالف «قوى المقاومة الفلسطينية» رفضها القرار الذي أقرته عليه وزارة العمل اللبنانية، داعية إلى «استمرار التحرك والفعاليات الشعبية، والحوار مع الجهات المعنية لإلغائه

بحسب القانون اللبناني، وبالتالي الاحتجاج الأساسي للفلسطينيين هو على إصرار الوزارة على موضوع الإجازات، علماً بأن الفلسطيني يتوجب أن يعمل كلاجئ موجود قسراً في لبنان، وينتظر عودته إلى وطنه، وليس كأي عامل أجنبي». وأشارت المصادر إلى أن «الشارع الفلسطيني ينتظر ما سيصدر عن مجلس الوزراء بهذا الخصوص بعدما بات على يقين أن وزير العمل ليس بوارد التراجع عن قراره، ويسعى للاتفاف عليه بالحدوث عن تسهيلات تقدم لللاجئين». وأضافت أن «ما تجمع

سليمان، استثناء الفلسطينيين من الإجراءات الجديدة، إلا أن أي خطوة عملية في هذا الإطار لم تجد صداها على الأرض، فيما أكدت وزارة العمل ونواب وقياديون في حزب «القوات اللبنانية» الخشي بتطبيق القانون على الجميع من دون استثناء. وتعوّل القوى الفلسطينية على ما يبدو قرار يصدر عن مجلس الوزراء يضع حداً للآزمة التي نشأت أخيراً، وأدت إلى توتر كبير في المخيمات، لكن الأزمة الحكومية المستمرة منذ أسابيع، والمرتبطة بالحادثة التي وقعت في جبل لبنان وأدت إلى مقتل

بيروت، يولا أطيح تواصل الإضراب المستمر منذ أكثر من أسبوع في معظم المخيمات الفلسطينية في لبنان، اعتراضاً على الخطة التي بدأت وزارة العمل اللبنانية بتطبيقها لمكافحة اليد العاملة الأجنبية غير المؤقتة. ورغم إعلان «حزب الله» ورئيس المجلس النيابي نبيه بري، صراحة، رفضهما شمول اللاجئين الفلسطينيين بهذا القرار، وما بدا توجهها من قبل رئيس الحكومة سعد الحريري للطلب من وزير العمل وليد أبو

بيروت، يولا أطيح

تواصل الإضراب المستمر منذ أكثر من أسبوع في معظم المخيمات الفلسطينية في لبنان، اعتراضاً على الخطة التي بدأت وزارة العمل اللبنانية بتطبيقها لمكافحة اليد العاملة الأجنبية غير المؤقتة. ورغم إعلان «حزب الله» ورئيس المجلس النيابي نبيه بري، صراحة، رفضهما شمول اللاجئين الفلسطينيين بهذا القرار، وما بدا توجهها من قبل رئيس الحكومة سعد الحريري للطلب من وزير العمل وليد أبو